تبين فيما بعد سهلت سفر جميل حمد الى الخارج ، مع ان مصدرا في الشرطة قد صرح بعد صدور قرار الادانة ، ان اسماء بقية المتهمين ، ومنهم حمد ، قد عممت على جميع مراكز الحدود وان الاوامر قد صدرت بمنع أي منهم من مغادرة البلاد الى اشعار آخر . (الفجر ، ١٩٧٥/٥/٦).

وكانت المحامية لانفر قد طالبت وزير الشرطة الاسرائيلي بصفتها وكيلة عائلة يوسف نصر ، باصدار اوامره لاجراء تحقيق اضافي في قضية اختطاف يوسف بعد قرار الادانة الذي صدر بحق ياسر الكركري ، ومعاقبة الاشخاص الذين كانوا وراء عملية الاختطاف وما زالوا يتجولون احرارا . وقالت المحامية ان جميل حمد هو الذي اقترح عملية الاختطاف بمساعدة شركاء له يحاول بعضهم الهرب خارج البلاد لانقاذ نفسه . وكانت لائحة الاتهام التي اصدرتها المحكمة بحق الكركري ، قد وصفت جميل حمد بأنه المقترح لعملية خطف يوسف نصر (الفجر ١٩٧٥/٤/٣٠).

الحكم في قضيتي القاضي القدرة واولاد الملاعبي

حكمت المحكمة العسكرية الاسرائيلية في غزة بتاريخ ١٩٧٥/٤/٦ حكما بالسجن مدته ١٢ سنة على قاضي المحكمة المركزية في غزة خالد عبد الهادي القدره وعمره ٣٨ سنة ، بعد ان وجهت له المحكمة عدة تهم من بينها عضوية منظمة فتح والاتصال مع المنظمة « والتآمر لاحداث اصابات بقوات الجيش الاسرائيلي » واشخاص متعاملين مع السلطات المحتلة .

ومن الجدير ذكره ان النيابة العامة العسكرية — ممثلة الاتهام — طالبت المحكمة اثناء المرافعة ، بسجن القاضي القدرة ست سنوات . ولكن المحكمة العسكرية ضاعفت المدة واصدرت قرارها بالسجن لمدة ١٢ سنة .

وعلق محامي الدفاع على هذا الحكم بقوله ، ان هذه هي اول مرة تضاعف فيها المحكمة العسكرية العقوبة التي تطلبها النيابة العسكرية ، مع العلم ان القاضي القدرة يعمل في سلك النيابة والقضاء منذ ١٩ عاما وهو قاضي في المحكمة المركزية بغزة منذ العام ١٩٦٩ وأب لستة اطفال .

وأصدرت المحكمة العسكرية حكما بالسجن مدته ثمانية شهور على الدكتور اسماعيل ابو عماره رئيس قسم الاطفال في مستشفى خان يونس ، بتهمة الاتصال بالقاضي القدرة وعدم التبليغ عنه (الشعب ، ١٩٧٥/٤/٧).

ومن ناحية اخرى أصدرت المحكمة المركزية في القدس قرارها يوم ١٩٧٥/٤/٩ ، بشأن ما قاله محامي الدفاع حول افادات زهير ، زكي ورياض الملاعبي والظروف التي انتزعت فيها افادات الاولاد الثلاثة .

وكان المحامي علي رافع ، وكيل المتهمين قد اشار في الجلسة الاولى من محاكمتهم يوم ١٩٧٥/١/٢٧ ، عدة نقاط قال انها اثرت على مجرى التحقيق . وطلب ان تعقد المحكمة جلسة مصغرة قبل الدخول في صلب الموضوع لسماع اقوال الشهود حول الظروف التي رافقت عملية الاعتقال .

وعلى امتداد ست جلسات ، استمعت المحكمة فيها الى شهود النيابة العامة من رجال المخابرات الاسرائيلية والشرطة ، والى شهود الدفاع عن المتهمين . ثم قررت المحكمة في النهاية انها تصدق شهود النيابة العامة ، الذين انكروا انهم استعملوا أي ضغط او تعذيب ضد المتهمين ، ورفضت المحكمة بالمقابل كل اقوال الدفاع عن المتهمين .

وقد مددت المحكمة جلستها فوق العادة الى ما بعد الظهر للاستماع الى شهود النيابة العامة الذين تابعوا الادلاء بشهاداتهم ضد المتهمين في جلسة اليوم التالي (الشعب ، ١٩٧٥/٤/١٠) . ومن الجدير بالذكر ان كلا من المتهمين الثلاثة رياض ، زهير وزكي الملاعبي قد نالوا حكما بالسجن المؤبد ، وانه من المنتظر ان يقدموا الى المحكمة العسكرية مرة اخرى ، بعد ان قدموا الى المحكمة المركزية ، بتهمة قتل سائق اسرائيلي في القدس وتركه في مؤخرة سيارته بعد لغم جثته بالمواد الناسفة .

عيسى الشعيبي